

ملاحظات منهجية على مقدمة ابن الصلاح الشهر زوري (ت ٦٤٣ هـ) في علوم الحديث

م.د حسين سامي عبد الصاحب

كلية الفقه/جامعة الكوفة

مقدمة:

كان من الطبيعي ان يسبق تدوين الحديث تدوين علم أصول الحديث ذلك لأن الحديث الشريف هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة وأصول الحديث هي القواعد والمناهج التي إتبع في قبول الحديث او رده ومعرفة صحيحه من ضعيفه. وقد اتبع القدماء - من العامة - قواعد علمية في قبول الاخبار من غير أن ينصوا على كثير من تلك القواعد , ثم جاء اهل العلم من بعدهم فاستنبطوا تلك القواعد من مناهجهم في قبول الاخبار, ومعرفة الرواة الذين يعتد بروايتهم ,أولا يعتد بها, كما استنبطوا شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل وكل مايلحق بذلك.وابتدأ ذلك التدوين في أبواب وبعض انواع منه ,أثناء المائة الثالثة, فلما كانت المائة الرابعة, وفيها نضجت العلوم واستقر الاصطلاح بدأ التأليف : في علم المصطلح يأخذ الطابع المنهجي / حيث إهتم علماء السنة بذلك وحسب التسلسل التاريخي لهذا التأليف :

١. الف القاضي ابومحمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمي (ت ٣٦٦ هـ) كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي).
٢. الحاكم ابو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ألف كتاب (معرفة علوم الحديث).
٣. صنف الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) كتاب (الكفاية في علم الرواية) وكتاب (الجامع لأدب الشيخ والسماع) في أدب الرواية.
٤. جمع القاضي عياض بن موسى اليعقوبي (ت ٥٤٤ هـ) كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد الإسماع).
٥. جمع ابو حفص عمر بن عبد المجيد (ت ٥٨٠ هـ) جزءاً سماه (مالا يسع المحدث جهله).

وبعد كل هؤلاء وغيرهم جاء أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ) فصنف كتاب (معرفة أنواع علم الحديث) الذي عُرف بـ(مقدمة ابن الصلاح) اثناء تدريسه للحديث في المدرسة الاشرفية اذ جمع فيه ماتفرق في غيره من كتب الخطيب والحاكم وغيرهما, وأمله شيئاً فشيئاً, ولهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب, ولكنة جمعه وتحريره انتشر واشتهر, فعلق العلماء عليه بالدرس والاختصار والشرح والنظم وأصبح العمدة لمن جاء بعده^(١), وقد استفاد منه العديد من العلماء والمصنفون أمثال السيوطي (ت ٩١١ هـ) في تدريب الراوي , والشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ) من الامامية وتناوله غيرهم بالتعقيب والاضافة والنقد امثال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في كتاب النكت والنووي في التقریب والتسيير وغيرهم. وقد تضمن كتاب ابن الصلاح طائفة كبيرة من الاشكالات التي لم يشر اليها احد من الذين شرحوه ونقدوه واخذوا عليه الكثير من الملاحظات اذ حرص الباحث ان يتعقب بعض منها بالأيضاح ووضع المعالجة المنهجية لها في إطار موضوعي يتفق مع المباني التي ألزم بها ابن الصلاح نفسه, وقد نختلف معه في بعض المباني الامامية التي حرصنا على ايضاحها ايضاً بلحاظ وحدة الموضوع وبهدف تقريب وجهات النظر نحو توضيح شقة الاختلاف. وبهذا فقد تضمن هذا البحث عشرون ملاحظة منهجية مختلفة من شأنها ان تبين الخلاف في فهم بعض الاصطلاحات الدراياتية, وتوضح طائفة من المفاهيم الحديثية الغائبة عن الوعي التخصصي في ظل ظروف مختلفة.

ملاحظته (١): علوم الحديث قبل ابن الصلاح:

أدعى ابن الصلاح في خطبة كتابه , بأن علوم الحديث قبل أن يصنف كتابه: كانت خافية على أهل العلم والدراية, واصفاً لذلك الوضع بقوله (..فحين كان الباحث عن مشكله لايلفي [لا يجد] له كاشفاً. والسائل عن علمه لايلقى به عارفاً)^(١), والواقع يبنى إن الشيخ لم يكن أول خائض في هذا العلم ,فقد سبقه إلى ذلك عدد من أهل العلم ممن نقل عنهم هو وغيره ,وقد اعترف بهذا الواقع في أول سطر من كتابه حين قال (إعلم علمك الله وإياي _ إن الحديث عند أهله ينقسم إلى...)^(٢), ومقتضى هذا القول إن هناك اهل للحديث وقد قاموا بتقسيمه إلى أنواع كما سيأتي فكيف يدعي الشيخ رحمه الله بأن الباحث لايجد من يوضح له مشكله والسائل لا يلقى جواباً من العارفين بعلم الحديث عن مسألته؟؟.

ملاحظة (٢): ابن الصلاح ليس مؤسس :

● وهي تتعلق بالأولى, حيث زعم ابن الصلاح إنه قد (باح بأسراره [أسرار علم الحديث] وكشف عن مشكلاته الأبية , وأحكم معاقدة , وقعد قواعده وأنار معالمه وبيّن أحكامه وفصل أقسامه وأوضح أصوله وشرح فروعه وفصوله...)^(٣) ومقتضى ذلك ان يكون الرجل مؤسساً ومنظراً ومجدداً لمصطلح الحديث, وهو خلاف الواقع , بدليل اعترافه الوارد في الملاحظة الاولى, ثم بدليل إنه قال ايضاً في سطره الاول من كتابه (الحديث ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف). وواقع الحال ان هذا التقسيم لم يكن من إبتكرات ابن

(١)ظ:مقدمة تدريب الراوي للسيوطي, عبد الوهاب الهميم: ٥

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ١٢

(٢) نفسه: ١٧

(٣) نفسه: ١٢

الصلاح الذي ادعى - كما مر بأنه قعد وأثار المعالم و...، وإنما سبقه إليه الخطابي (ت ٣٨٨هـ) الذي ذكر ذلك بقوله (إعلموا إن الحديث عند أهله ثلاثة أقسام صحيح وحسن وسقيم)^(٤). قال الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) : (: ولم أر من سبق الخطابي الى تقسيمه وإن كان في كلام بعض المتقدمين ذكر حسن , وهو في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن اهل الحديث , وهو إمام ثقة فتبعه ابن الصلاح عن ذلك)^(١)

وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) (أول من عرف إنه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي, ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله)^(٢) وبعد هذه الجهود السابقة, كيف يكون ابن الصلاح قد أثار المعالم وفصل الأقسام وأوضح الأصول وشرح الفروع ... الخ.

ملاحظة (٣) :

إحالات غير منهجية : عرف ابن الصلاح (الحديث الصحيح) , متعرضاً لأوصافه بدقة, ثم ذكر إن (هذه الأوصاف إحتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ , وما فيه علة قاذحة وما في روايته نوع جرح , وهذه الأنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى)^(٣) محيلاً القارئ إلى مواضيع أخرى متفرقة من كتابه, لفهم دلالة إحترازاته أو ما يخرج عن حيز الصحيح , وكان الأولى استكمالاً وإيضاحاً لحدود التعريف أن يتعرض لماهية هذه الإحترازات كونها ذات علاقة مباشرة مع دلالة الصحيح , فلا يمكن فهم الحدود الواقعية للأخير دون فهمها على وجه التحقيق , وألا بقي المعنى تنقصه وحدة الموضوع, وكانت الإحالة التي إستخدمها تشكل خلاً منهجياً يعكس صفو التسلسل البنائي للأصطلاح الدراياتي , فكان أمام خيارين لم يستخدم احدهما, الأول: ان لا يذكر الإحترازات أصلاً مع الصحيح ويشير إليها في محلها من كتابه , والثاني: أن يذكرها مع دلالاتها بتركيز غير مخل , وبذلك لم يوفق في إيصال معلوماته متكاملة إلى القراء وبخاصة الباحثين منهم.

ملاحظة (٤) : كتابي البخاري ومسلم :تبنى ابن الصلاح القول السائد على السنة العامة بأن كتابي البخاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز)^(١) , وهو قول لا أصل له من الصحة والموضوعية, إذ أثبت التحقيق العلمي الدقيق إحتواء الكتابين على ما لا يحصى ولا يعد من الموضوعات والضعاف , فضلاً عما يسيء إلى شخصية رسول الإسلام (ص) والصحابة الكرام , وهو رأي المنصفين من الفريقين^(٢) وفضلاً عن ذلك فإن البخاري ومسلم أنفسهما لم يدعي صحة ما موجود في كتابيهما من الأحاديث ولذلك فقد علق محقق كتاب ابن الصلاح في أحد طبعاته الجديدة , وهو الأستاذ الشيخ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة بقوله (إعلم إنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرطه في كتابه ولا في غيره... وإنما عرف بالسبب لكتابيهما ولذلك أختلف الأئمة في ذلك)^(٣).

وفي موضع آخر يثبت ابن الصلاح بأن في كتاب البخاري من العبارات التي تستعمل في الحديث الضعيف , فيقول: (وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم [في كتاب البخاري] مثل : روى عن رسول الله (ص) كذا وكذا أو روي عن فلان كذا وكذا أو في الباب عن النبي(ص) كذا وكذا , فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عن ذكره عنه , لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً)

(٤) !!!فأين الضابطة التي نعتمدها في معرفة الصحيح من غيره في كتاب البخاري إذا كان يحتوي على عبارات من شأنها ان تستعمل في الحديث الضعيف ؟؟

ملاحظة (٥) : العلاقة بين السند والمتن :حكم ابن الصلاح بعدم الملازمة في وصف الصحة بين السند والمتن في قوله: (قولهم: هذا حديث صحيح الأسناد أو حسن الأسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن, لأنه قد يقال :هذا حديث صحيح الأسناد, ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً...)^(٥). أقول:

١٠ أن الشذوذ والعلّة هي من صفات السند والمتن , وليس من صفات المتن فقط كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح , فقد يكون السند شاذاً أو معتلاً وقد يكون المتن كذلك وقد يجتمعان كليهما في سند ومتن حديث واحد, الأمر الذي اغفله ابن الصلاح.

١٠٢ إن ضعف السند هو مدعاة لضعف المتن , وضعف المتن مدعاة للتشكيك في السند وإن كان قوياً في الظاهر لأحتمال وقوع التدليس فيه أو الإرسال الخفي , وبالتالي فلا بد أن تكون هناك ملازمة موضوعية بينهما , ومن الغريب ان يقع هذا الخطأ الشائع على السنة العديد من علماء العامة ولا يتنبه إليه أحد منهم , كالسيوطي^(١) والسخاوي في شرحه لألفية العراقي حيث يقول (الحكم الصادر من المحدث للأسناد بالصحة كهذا إسناد صحيح...دون الحكم منه بذلك للمتن , كهذا حديث صحيح أو حسن , كما رأوا حسبما إقتضاه تصريحهم بأنه لا تلازم بين الأسناد والمتن إذ قد يصح السند ويحسن , لأستجماع شروطه من الأتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة)^(٢). وقد وقع العديد من الباحثين في نفس الإشكال , فيؤكد بعضهم (إننا لنقول في هذه الموارد إن الحديث صحيح الأسناد

(٣)

(٤) نفسه : ١٧

(١) التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ٣٣/١

(٢) منهاج السنة النبوي ٣٤٥/١

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٢٠

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ٢٨

(٥) ظ:مثلاً: الحسن بن هاشم معروف :الموضوعات في الأخبار والأثار , دراسات في الكافي والصحيح, محمود أبو ربه , أضواء على السنة المحمدية , وغيرها

(٦) مقدمة ابن الصلاح :هامش ٢٩

(٧) نفسه: ٤٢

(٨) المقدمة: ٦١

(٩) ظ:تدريب الراوي: ٩٢

(٥)

(١٠) السخاوي شرح الألفية ١٠٦/١

فقط^(٣). وقد علقنا على ذلك بأنه (كيف يكون الأسناد صحيحاً والتمتن واهياً، وقد علمنا إن من شروط الصحة لدى أهل السنة أن لا يكون الحديث شاذاً ولا معلولاً، والعلّة كما تقع في السند تقع في المتن أيضاً، فإذا كان الحديث صحيحاً فلا بد أن يصح المتن أيضاً. وهذه الملازمة هي التي تحكم بصحة الحديث أو تركه)^(٤).

ملاحظة (٦) الحديث الموقوف :

لم يبين ابن الصلاح موقفه من الموقوف على الصحابي غير المرفوع الى النبي (ص)، ومقتضى الحال أن يشير إلى ذلك، فالسنة جعلوا الموقوف في عداد الصحاح عند توافر شروط الصحيح فيه بحسب قولهم بعدالة جميع الصحابة، بينما رفض علماء الأمامية الموقوف لأنه لا يمثل عين قول المعصوم (ع) فيخرج عن كونه حديثاً، وإقتصر قول ابن الصلاح على إن الموقوف (ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به الى رسول الله (ص))^(١).

ملاحظة (٧) تعريف الحديث المرسل:

في باب معرفة المرسل، ذكر ابن الصلاح صورته، دون تعريفه، فقال: (وصورته التي لاخلاف فيها حديث التابعي الكبير... إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم)^(٢) وهو مثال على المرسل وليس تعريف له، وكان له أن يعرفه فيقول: هو رواية الراوي عن من لم يعاصره أو يدركه لينطبق على أعم من ذلك وليشتمل على كل راوي يروي عن من هو ليس من طبقتهم، أو بينه وبين الآخر فجوة زمنية تمنع من إمكانية اللقاء بينهما، فالقضية ليست مقيدة بالتابعي الكبير كما يترأى للقاري في كتاب ابن الصلاح.

ملاحظة (٨) : إشكالية العلاقة بين الوقف والرفع :

في حديثه عن إختلاف الوصل مع الإرسال والوقف مع الرفع، قال ابن الصلاح: (إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله، وصله في وقت وأرسله في وقت، وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث الى النبي (ص) ووقفه بعضهم على الصحابي...)^(١). وما ذكره ابن الصلاح هو ليس القول الوحيد في مثل هذه المسألة، بل هناك أقوال أخرى، منها ما حكاه الخطيب عن أكثر اصحاب الحديث بأن الحكم لمن وقف^(٢)، ومنها ما أشار اليه ابن الجوزي حيث قال (ان البخاري ومسلماً تركا أشياء تركها قريب، وأشياء لاوجه لتركها، فمما لاوجه لتركه: أن يرفع الحديث ثقة، فيقفه آخر، فترك هذا لاوجه له، لأن الرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، إلا أن يقفه الأكثرون ويرفعه واحد، فالظاهر غلطة، وإن كان من الجائز أن يكون حفظ دونهم)^(٣). ونحو ذلك قول الحاكم: (قلت للدارقطني: فخلاد بن ثقة؟ فقال: ثقة، وإنما أخطأ في حديث واحد، فرفعه ووقفه الناس، وقلت له: فسعيد بن عبيد الله الثقفي؟ فقال: ليس بالقوي، يحدث بأحاديث يسندها وغيره يقفها)^(٤). والعبارة من هذه الملاحظة: ان الثقة قد يغلط ويسهو أو يغفل، فما يقفه أو يرفعه أو يصله أو يقفه ليس مطرد الصحة مع مخالفة الآخرين له.

ملاحظة (٩) : الفرق بين التدليس والكذب :

في حديثه عن النوع الثاني عشر وهو (معرفة التدليس وحكم المدلس) أمران: الأول: ذكر أن هناك فرق بين أن يقول الراوي: (أخبرنا فلان أو حدثنا فلان) وبين أن يقول: (قال فلان أو عن فلان)^(٥)، ثم إنه لم يوضح هذا الفرق ولا نبه إليه، والواقع إن لفظ أخبرنا وحدثنا يفيد اللقاء والسماع المباشر، ولفظ قال فلان أو عن فلان هو محتمل المباشرة وغير المباشرة، وهو ما يدور حوله التدليس، وشتان بين الأول والثاني. الثاني: إن المثال الذي ضربه ابن الصلاح لا ينطبق على الممثل له، وهو قول علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة فقال (الزهري)، فقيل له: (حدثكم الزهري)؟ فسكت، ثم قال (الزهري)، فقيل له (سمعتك من الزهري؟) فقال: لا، لم أسمعك من الزهري...^(١)، إذ إن قول الراوي: (الزهري) مجرداً عن أداة الرواية (القول أو السماع أو اللقاء) لا يبيّن عن شيء أصلاً وهو لفظ مبهم، وشتان بين ذكر الاسم (الزهري) وبين (قال الزهري أو سمعت الزهري أو أخبرنا الزهري أو حدثنا... الخ).

(٣) صلاح الدين الأديبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: ٢١٠

(٤) للباحث: القواعد المنهجية لنقد متن الحديث: ٤٤

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٧٣

(٢) نفسه: ٨٥

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ١٠٧

(٤) التقييد: ١٢٠

(٥) الموضوعات: ٢٠٥/٤

(٦) معرفة علوم الحديث: ٥٧

(٧) المقدمة: ١٠٩

(٨) نفسه: ١١٠

ملاحظة (١٠) : إيضاح الشذوذ في الرواية :

في حديثه عن نوع (الشاذ) ناقلاً قول الشافعي (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالا يروي غيره ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس)^(١). ومن الواضح إن لفظ (الناس) يشمل الثقات وغير الثقات ، وقول الثقة مقدم على قول الضعيف (غير الثقة) في كل الاحوال ، اذا إنفرد أولم ينفرد ، فلم يبقى سوى إن الشاذ هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما رواه الثقات فقط وليس كل الناس ، اذ إن غير الثقة حديثه مردود أصلاً، كما عير الحاكم بأنه (حديث المجروح ساقط وإه)^(٢) وكان ينبغي التنبيه الى ذلك وعدم التسليم بقول الشافعي.

ملاحظة (١١) : الحديث المنكر ساقط أصلاً :

التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح في معرفة المنكر من الحديث^(١) لا موجب له ، فالمنكر هو من أقسام الضعيف كيفما كان ، وهو رواية الضعيف الذي يخالف فيها غيره من الضعفاء ، فضلاً عن الثقات ، ومع ذلك فقد اعتبر إن من الصواب هو التفصيل في معنى النكارة ، فقال : الأول : (هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات)^(٢) ، وهذا النوع ساقطاً أساساً لمخالفته الثقات في روايتهم ، وذكر إن الثاني : (هو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة و الاتقان ما يحتمل معه تفرد)^(٣) وهو كسابقه من حيث السقوط . وبالنتيجة لانجد داع لهذا التقسيم لان رواية المنكر ساقطة اصلاً بمجرد كونها صادرة عن غير الثقة .

ملاحظة (١٢) : الحديث الموضوع ليس من الحديث :

قال ابن الصلاح : (اعلم ان الحديث الموضوع شر الاحاديث الضعيفة)^(٤) وفي قوله اعتراف بأن الموضوع هو من حديث النبي (ص) وهو شرها ، والواقع إنه إذا ثبت وضعه فلا يعد من حديث النبي أصلاً لأنه مختلق مصنوع ، وكثير من المصنفين وقع في هذا الخطأ الشائع حتى صنفه بعض أهل المصطلح من الجمهور بأنه من الضعيف المراد في قبالة الضعيف المقبول ، وهو وهم واضح .

ملاحظه (١٣) المقلوب من الحديث :

في بحث معرفة المقلوب^(٥) : لم يعرفه ابن الصلاح واكتفى بضرب الأمثلة عليه دون ان يضعه في إطار واضح ، فهل المراد منه قلب الاسانيد أو المتون أم هما معاً؟ وكان من الافضل ان يقسمه الى انواع هي : القلب المتعمد ، القلب السهوي ، القلب الاختباري . ويضع لكل منها مثلاً .

ملاحظة (١٤) : مستثنيات العمل بالحديث الضعيف :

لم يذكر ابن الصلاح إستثناءات العمل بالضعيف سوى اشارته إلى التساهل في أحاديث الفضائل^(١) ، وأغفل شروط أخرى كان لابد من الاشارة اليها وهي :

- ١- أن يكون ماثبت به مندرجاً تحت اصل من أصول الشريعة لئلا يثبت مالم يثبت شرعاً به وحينئذ يكون الضعيف مؤكداً لما ثبت بذلك الاصل الكلي .
- ٢- أن لا يعتقد العامل به ثبوته . بل يقصد الاحتياط والخروج من العهدة .
- ٣- أن لا يعارضه دليل آخر أقوى منه .
- ٤- أن يكون الضعف فيه غير شديد ، فيخرج من إنفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب والذين فحش غلظهم في الرواية ، والحديث الذي كثرت طرقه ولم تحل طريق منها من شدة الضعف^(٢) . والحق إنه لا يجوز رواية الضعيف الا مقترناً ببيان ضعفه ، وبخاصة في هذه العصور التي قلت معرفة الناس فيها بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث .

(٢) نسخة: ١١٧ وظ: معرفة علوم الحديث للحاكم: ١١٩، فتح المغيب للسخاوي ٢٣٠/١

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٢٠

(١) ظ المقدمة: ١٢٠

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: ١٢١

(٤) نفسه: ١٤٨

(٥) نفسه: ١٥٤

(٣) المقدمة: ١٥٨

(٢) السيوطي، تدریب الراوي ٢٩٨/١

المقدمة: ١٦١

ملاحظة (١٥) : تحليل الجرح ظاهرة سلبية :

في باب (معرفة صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل روايته) ذكر ابن الصلاح بأن جرح الراوي (لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح , فيطلق احدهم الجرح بناء على امر إعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر , فلا بد من بيان سببه لينظر فيه اهو جرح ام لا)^(٢). أقول أن علماء الجرح والتعديل قسموا من الألفاظ ما هو مادح وما هو ذم , وقد لاحتاج فعلاً الى مؤونة كبيرة لنميز فيما بينها لأنها محمولة على الظاهر , وقد صنفها ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) الى مراتب^(٤) دقيقة لاحتتمل التأويل ولا التفسير, أما إتاحة الباب مفتوحاً أمام الجميع للاجتهد فيما هو جارح أو غير جارح فهو مما يكثر فيه التأويل بل والاستغلال لتزوير ممدوحية الكثير من الضعفاء والكذابين بحجج مختلفة , ولذلك ذكر الخطيب^(١) إن البخاري أحتج بجماعه سبق من غيره الجرح لهم امثال عكرمه مولى ابن عباس (رض) وكأسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم , وأحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهم من الكذابين المعروفين في أوساط الرواة , وكل ذلك بأجتهد منهم غير قائم على أسس الجرح والتعديل , والا فأن عكرمة كان ابن عباس قد أوثقه الى باب الكنيف عقوبة له لكي لا يكذب عليه ومع ذلك كان يكذب على مولاه ابن عباس ويروي عنه ما لم يقله , وقد إجتهد البخاري وإحتج بروايته.

ملاحظة (١٦) : الامام الحسن (ع) وتحمل الحديث :

في معرض حديثه عن تحمل الحديث ذكر ابن الصلاح (إن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير ...)^(١), وليس الحسن بن علي (عليهما السلام) من الصحابة , ولا في منزلتهم , بل هو من آل بيت النبوة وهو سبط النبي وابن بنته الزهراء عليها السلام وهو نجل ابن عمه ووصيه علي بن ابي طالب (ع) والقول بأدراج الحسن (ع) ضمن الصحابة هو إجحاف بحقه , ولا يقول بذلك إلا متعصب لأن أهل السنة الى اليوم يفصلون عندما يصلون على النبي (ص) بين آل البيت وبين الصحابة فيقولون (على آل بيته واصحابه اجمعين). ثم إن بحث ابن الصلاح في قبول رواية الحسن (ع) من عدمها هو بحث ليس في موضعه , فالأمامية تعتقد عصمته (ع) , وهي ثابتة بنص القرآن والروايات المتواترة فضلاً عن العقل الحصيف , وإقحام إسمه بين صغار الصحابة والتشكيك في أهليته لتحمل الحديث لا يقول به الا ناصب , ومن المؤسف إن نجد ذلك في كتاب مهني منهجي, خاصة ونحن نتطلع الى علماء العامة وهم يروون عن موسى بن هارون الحمال احد الحفاظ النقاد إنه سئل : متى يسمع الصبي الحديث ؟ فقال: اذا فرّق بين البقرة والدابة , وفي رواية اخرى (بين البقرة والحمار)^(٢) فهل نتعامل مع الامام الحسن(ع) بمستوى التفريق بين أنواع الدواب وهو الذي نشأ وتربى في بيت النبوة ومختلف الملائكة ؟

ملاحظة (١٧) : الفرق بين (أخبرنا) و (حدثنا) :

يقول ابن الصلاح بالتفريق بين لفظ (أخبرنا فلان) و(حدثنا فلان) : (ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه (أخبرنا بحدثنا) ونحو ذلك ...)^(١) ولا نجد مانعاً منهجياً من ذلك مع اتحاد الداليتين في إفادة السماع من خلال الإخبار أو التحديث , إذ لافرق بين خبر فلان وحدث فلان , وكليهما يؤديان مؤدى السماع المباشر بدون واسطة دون احتمالية التوصيل غير المباشر , والإصرار على الألتزام بالنقل الحرفي لمثل هذه الألفاظ هو مبالغة في دقة النقل وليس ازيد من ذلك , وهو مذهب أحمد بن حنبل الذي قال (إتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت وأخبرنا ولا تعده [أي لاتغيره])^(٢) واتبع مسلم في صحيحة هذا النهج^(٣), وهو مخالف للقول بجواز النقل با لمعنى , ومن ثم فهو تناقض في المناهج لا يؤدي الى فائده سوى الإرباك غير المبرر. وهنا يجب التنبيه الى إن حال (حدثنا واخبرنا وسمعت) في الأداء ليس كحال (عن) , التي تفيد الاحتمال لالقطع , والتي يجب البحث الدقيق في إفادتها الاتصال المباشر دون الواسطة.

٤ : ظ: مقدمة الجرح والتعديل: ٣٧/١/١

(١) ظ: الكفاية: ١٨١-١٨٦

(٢) المقدمة: ١٧٧

(٣) البيهقي، الكفاية: ١١٧-١١٨

(٤) المقدمة: ١٨٧

(١) ظ: السخاوي، فتح المغيب: ١٩٢/٢

(٢) المقدمة: ٣٠٣

ملاحظة(١٨) : إكثار أبو هريرة من رواية الحديث :

قال ابن الصلاح (أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله (ص) أبوهريرة ، وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثي ، وهو أول صاحب حديث)^(٤) وقد نوقش هذا القول في أكثر من مصدر ومرجع علمي لعل أهمها ماكتبه السيد عبد الحسين شرف الدين في ٣٣٠ صفحة ، وأخرها ماكتبه السيد محمد علي الحلو ، وما قد يرد على قول ابن الصلاح بمزية إكثار أبو هريرة بأن كثرة الرواية هي ليست منقبة في عرف علماء الجرح والتعديل، بل هي مثار للآتهام بالحشو و مجلبة للتدقيق والتمحيص في هذه الكثرة ، لاسيما إذا علمنا أن الاحاديث الصحاح التي رواها أبوهريرة غير موقوفة في طرقها عليه بل هي مثل الصحاح التي رواها غيره ، واستعراض سريع لمروياته سرعان مايكشف ان كل احاديثه لايتوقف عليها أصل من أصول الدين ، وبذلك تفقد أهميتها العلمية في مجال العمل، وقد اعترف بذلك العلامة رشيد رضا بقوله في احاديث أبي هريره (لايتوقف على شيء منها إثبات أصل من أصول الدين)^(١). ملاحظه(١٩) : رواية الأبناء عن الابناء :

جعل ابن الصلاح في كتابه النوع الخامس والاربعون بعنوان (معرفة رواية الابناء عن الأباء)^(٢)، ولامسوخ علمي لادراج هذا النوع والحديث عنه ، فرواية الابناء عن أبائهم مما هو سائد ومعروف ، بل رواية الابناء عن الاجداد ايضاً، وذلك بحكم المعاشرة ، فالأسر العلمية يروي بعضها عن بعض ولامزية في ذلك ليستحق أن يفرد له فصلاً كاملاً ، ولو إكتفى ابن الصلاح بالكتابة عن (رواية الأباء عن الأبناء) لكان في ذلك مزية لندرة النوع الاخير وقلته في مجال الرواية .

ملاحظة (٢٠):التخليط والمخلطون قبل وبعد :

تحدث ابن الصلاح عن الثقات الذين خلطوا في أواخر أعمارهم ثم أنهى القول في ذلك بقوله (وإعلم ان من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أحدهما فأن نعرف على الجملة ان ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الأختلاط)^(٣) ولانعلم من كلامه هذا اشياء :

- ١- ماهي مناسبة ذكر الصحيحين في هذا المكان ، والحديث هو عن جماعة خلطوا في آخر أعمارهم ، وهو بصدد التنبيه الى شخصياتهم ضمن بحث إحصائي ؟
- ٢- من اين تسنى لإبن الصلاح أن يحكم بأن اصحاب الصحيحين لم ينقلوا من المخططين في حال تخليطهم وإنما أخذوا منهم في حال غير التخليط ؟ لاسيما اذا علمنا بأن هناك مايقارب الخمسة قرون بين عصر ابن الصلاح وعصر البخاري ومسلم؟

خلاصة البحث

تضمن البحث عشرون ملاحظة منهجية متخصصة في علم دراية الحديث ، وهي ليست كل ما موجود في كتاب ابن الصلاح الشهرزوري ٦٤٣هـ من ملاحظات ، وإنما جاء إنتقاء العشرون لمناسبة تعلقها جميعاً بالأصناف الرئيسية لعلم الدراية والتي يمكن أن تشكل خلاً منهجياً واضحاً ينبغي التنبيه اليه ليؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الدارسين المتخصصين في مجال البحث الدراياتي ، وقد ناقشها البحث معتمداً على مصادر متنوعة من نفس المصادر التي إعتدها ابن الصلاح نفسه في طرح أراؤه وافكاره ، وبذلك كانت الملاحظات النقدية موضوعية في طرحها ، الأمر الذي يتوافق مع جميع آراء أهل الحديث من الذين تميزوا بالاعتدال والرؤية الواضحة.

(٤) تفسير المنار: ١٩/١٠٠٠ عنه أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية: ٢٠١

(١) تفسير المنار: ١٩/١٠٠٠ عنه أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية: ٢٠١

(٢) المقدمة: ٣١٨

(٣) المقدمة: ٣٦٨